

الى الكاره انتهى **قوله** والثاني اي النوع الثاني انتهى وكنت ما مضى
 وسمايه ثلاث ايضا انتهى **قوله** فيجب عليه ثمانون سويا اي تقبل
 هذه البيعة ويقضى بالعق في حق الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر
 الغائب وامكن العتق لا يلتفت الى الكاره وان ادعى شيئا من هؤلاء لانه
 ادعى على الحاضر جدا كما ملوا وعلى الغائب شيئا كمن لما كان العتق سببا
 لثبوت ما يدعى على الحاضر لان تكبير الجحد لا ينفك عن العتق بحال فيقضى
 بالبيعة في حق الغائب والحاضر جميعا انتهى غايته **قوله** وكذا لو قام احد
 الوكيلين البيعة الاخره قال في غايته النسيان والثالث رجل قتل رجلا
 عمدا وله وليان غائب احدهما وادعى الحاضر على القاتل ان الغائب عفي
 عنه نصيبه فانتقله نصيبه ما لا وانكر القاتل فاقام المدعي البيعة على
 ذلك تقبل ويقضى بها على الحاضر والغائب جميعا انتهى
الحكم قوله لما كان الحكم من انواع الحكم ذكره في كتاب العتق
 اي الا انه لم يذكره لان حكمه او في حال امن حكم القاضى ولو قد اذا خالف
 حكمه من عهد القاضى الذي انتهى اليه ابطه ولهذا لا يجوز حكمه في الحدود
 والغضاض بخلاف حكم القاضى والاجماع ويجوز حكم القاضى في الحدود
 والنصا الكتاب والسنة المشهورة والاجماع ويجوز حكم القاضى رضى الخصم ام لا
 ولا يجوز حكم الحاكم الا بعد رضى الخصم من قتاله حكمه اي فوض الحكم اليه
 انتهى غايته **قوله** وكذا الاولانية لهما على العاقبة في حكمه في ذم
 حضا فيقضى بالذم على العاقلة او على القاتل في مال الجور انتهى **قوله**
 والاول ذكره لخصا وهو لصحي انتهى غايته **قوله** لا نكول اي نقول
 يجوز ان لا يثبت العقوبة الا باقتناعهما ثم ينفرد احدهما بالفتن كما في المصنوع
 والشرك انتهى غايته **قوله** لان الاولانية قائمة وان اخبر بالحكم لا يقبل قاله
 الاتفاق في رحمه الله قوله ولو اخبر باقرار احدا من الخصمين او بعد اثة الشهود
 وهما على حكمهما حكيمهما يقبل قوله اي قول الحاكم ذكره نفديا على ما تقدم
 يعني اذا قال الحاكم لاحد الخصمين فذم فرضه عندي كذا اوقاله قامت البيعة
 عليك والزمك بالحكم وانكر المقتضى عليه ان يكون انقضا للحكم ما من عليه
 لان له ان يستأجر حكمه ما دام في المجلس والمجلس باق فاذا قال حكمت صدق
 وان قال الحاكم حكمت عليه بكذا لم يفتقره اولادنا احكاما معزولا ولا يقبله
 قول المعزول في حكمته عليه بكذا لم يفتقره اولادنا اقام من مجلسه صار
 قضيا وكما لقاضي بعد العزل اذ قال قضيت بكذا لا يفتقره كذا هذا انتهى
قوله فهذا هو الحرف وان كان مبينا لا يجوز ان يفتقره كذا هذا انتهى
 في فصل من يجوز تفتن القاضي له ويجوز تفتن القاضي لامرأته بعد ما ماتت

امرأة

امرأة ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذا لو قضى لامرأة ابية بعد ما مات
 الاب جاز وان كان الاب في الاجيا لا يجوز انتهى **قوله**
سائل سئى قوله في المتن لا تند وتد الويد بتد اذا صدر
 من مائة ضرورة انتهى اتفاق **قوله** في المتن ولا يسبق كوة بضم الكاف
 انتهى اتفاق **قوله** وهذا عند ابو حنيفة اي لعير رضى صاحبه العلوي انتهى
 فتح **قوله** وقالا يصنع فيه ما لا يضرب بالعلو والاتفاق على ان ليس له ان
 يهدم سفله لما فيه من ابطال رضى صاحبه العلوي في سكناه العلوقا له لئلا
 رحمة الله تعالى **قوله** قيل ما حكم عنهما تفسير لقول ابو حنيفة على معنى
 انه لا يمنع الامانة ضرر حاله قاضي خان في فتاواه معلول رجل وسفل لا خير
 قال ابو حنيفة ليس لصاحبه العلوان يبني في العلوان او يهدم وتدل الاخير
 صاحبا لسفل وقال صاحبا له ذلك اذا لم يضربا لسفل والمختر للفنوي
 اذ ان ضرر السفل يمنع وان لا يضرب لا يمنع وعندهما الاشياء والاشكال يمنع
 انتهى **قوله** وعنده الخطر الاصل هو الخطر وقوله قياس لانه لا خير عن
 نوع ضرر العلوان من نوره من بناء او نفضه فوجب نفضه انتهى **قوله**
 ولا خلاف فيما لا استكمال فيه اي فان له ان يصنع ما لا يضرب به بالاتفاق
 انتهى **قوله** ولو اهدم السفل من غير صنع اي اما اذا هدمه بنفسه فباني
 حكمه في الشرح انتهى **قوله** فترجع بقيمة البناء في الخلاصة والفضل
 الثاني في الحايطة وتمامه قال وذكر الخصاص انه يرجع بما اتفق وهدم اعديت
 في غايته الحسن اذا كان يقضى في حقه ان لا يضمن لو غلبت السفلى على ما كان
 عليه ذلك القدر انتهى فتح **قوله** حتى يدفع اليه قيمته يوم البناء قال
 الكمال واختلف ان القيمة لعنده وقت البناء او وقت الرجوع والصحي وقت
 البناء انتهى **قوله** كان له ان يرجع اي لا بد له ان لا يتنفع بنصيبه الاجتيايه
 فلا يكون منتظما انتهى فتح **قوله** جبر فاني اهادته لتعديه محال تعلق به
 حتى الغصاري وهو قول العلوان انتهى فتح **قوله** وذلك مثل كرمي النهر
 اي المشترك بينهما اذا امتنع احدهما عن لونه وكرمي الاخر انتهى **قوله**
 وفل العبدما محافي يعني العبد المشترك اذا جني فذراه احداهما فهو منتزوع
 لانه لا يجوز ان ينتهي **قوله** في المتن ذمته مستطمة ينتسب عنها مثلها
 غيرنا فذرة والذريعة الاولى غيرنا فذرة ايضا وكلام المصنف ليس فيه ما يد
 على ذلك وفرض صرح بذلك الامام الثوري في رضى الغنيمت ابو اليقين الا يجعل
 غيرنا فذرة حال امن الزايفتين جميعا انتهى **قوله** فليس لأهل المسكة
 الاولي ان يفتخروا بالحد ولكن هذا فيما اذا اراد فتح الباب للمرو فانهم يمنع
 استخسانا واذا اراد به الاستضافة او الرميح دون المرو لم يمنع من ذلك كذا
 نقل فتح الاسلام عن العتبية ويجوز ان يفتخروا اتفاقا في **قوله** والصحيح هو الاول

بسم الله الرحمن الرحيم